جامعة الانبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
فكر سياسي غربي حديث
المرحلة الثالثة
مدرس المادة: أ.م.د. مؤيد جبير محمود

جان بودان وفكرة السيادة

شهد القرنان السادس عشر والسابع عشر تفاعل ظواهر أساسية في أوروبا هي :

- ضعف وانحلال الإشكال السائدة للسلطة العالمية الإمبراطورية والكنيسة والإقطاعية المحلية و الاتحادات التعاهدية للمدن (الكونفدراليات).
- تطلع الحكام لتوسيع سلطاتهم وتقويتها وشرعنتها على حساب القوى المنافسة الداخلية ممثلة بالنبلاء والكنيسة والخارجية ممثلة بالحكام الآخرين الطامعين في توسيع سلطاتهم وأملاكهم على حساب غيرهم.
- حركة الاصلاح الديني وما نتج عنها من صراعات مجتمعية وسياسية احدثت فوضى عارمة وصراعات دامية في القارة الأوروبية كلها.

وقد رأى العديد من المفكرين والساسة الاوروبيين ان الخلاص من هذه الظواهر ونتائجها السلبية ، رهن بقيام سلطة وطنية مركزية قوية ومطلقة وشرعية في كل بلد تحقق له الأمن والسلام الوطنيين وتعمل من اجل رعاياه جميعاً من دون تمييز ولا محاباة. ونظراً لهذه الدولة وأسس لها أشهر مفكري أوروبا وساستها آنذاك وفي مقدمتهم : (نيقولا مكيافيللي) المفكر الايطالي ومؤلف كتاب (الأمير) ، وجان بودان المفكر الفرنسي صاحب نظرية السيادة في أوائل ق١٦ ، وهوجو جروشيوس الفقيه القانوني الهولندي صاحب نظريات القانون الدولي ومؤلف كتاب (في قانون الحرب والسلام) في أواخر ق١٦ ، ومعاصره الكاردينال ريشيليو رئيس وزراء فرنسا وأبرز مهندسي الدولة القومية الموحدة القوية ومؤلف كتاب (الوصية السياسية) وكانت نظرية بودان عن السيادة أحد أهم أسس قيام وتطور الدولة القومية / الوطنية التي كانت تحتاجها أوروبا لمعالجة صراعاتها السياسية والمذهبية معاً.

كان جان بودان ١٥٣٠ Jean Bodin – ١٥٩٦ ، قانوني ومفكر سياسي فرنسي ومحامي وموظف حكومي ونائب برلماني وناشط سياسي ، توفرت له خبرة واسعة بالحياة العامة ، فاجتمعت في أبحاثه الجوانب النظرية والعملية. عاش بودان في عصر الحروب الأهلية ذات الطبيعة الدينية – المذهبية في أوروبا عامة وفرنسا خاصة ، وأنتمى إلى

جماعة السياسيين الكاثوليكية التي عارضت الحروب ضد البروتستانت وسعت لإعادة السلام والنظام الى فرنسا بتدعيم سلطة الدولة وحل الخلافات السياسية ومعالجة اسبابها المذهبية وتحقيق الوحدة الوطنية وأمنت بتعذر حل مشكلة الانقسام المذهبي لمصلحة طرف على حساب الآخر طالما أن ما من فكر ولا دين ولا مذهب يقبل أصحابه كلهم بالتخلي عما يؤمنون به لصالح الإيمان بشيء آخر ، ولا هم قادرون أيضاً على إقناع مخالفيهم كلهم بالتخلي عن معتقداتهم ومشاركتهم فيما يؤمنون به ولا قادرون على القضاء عليهم جميعاً دون أن يتسببوا في اضرار أكثر بكثير مما يحققوا من المنافع فلا يبقى الا حل واحد ممكن لهذه لمشكلة هو تسامح المختلفين مع بعضهم وقبولهم بالتعايش مع بعضهم سلمياً وتفاعلهم أيجابياً . وأشتهر بودان بدفاعه عن العدالة والسلام وحرية المعتقد في ظروف بالغة الصعوبة ، حاول فيها المتشددون الكاثوليك دفع الملك لفرض عقيدتهم على كل الفرنسيين ، وبذل بودان جهده لتضمين القرار الخاص بذلك عبارة (بدون حرب) ممل قلل عملياً من خطورة ذلك القرار.

آمن بودان بالتحليل الفلسفي التاريخي والدراسة المقارنة للنظم المختلفة في سياق تطورها، وكان أهم مساهماته الفكرية هو مبدأ السيادة الذي صاغه لتدعيم السلطة القومية الوطنية وإعطائها المشروعية ليضع بذلك أساسا حديثاً راسخاً للسلطة الملكية على الدولة بأكملها.

اقترن اسم بودان بنظريته عن السيادة بوصفها القوة اللازمة والصفة الملازمة لأية حكومة فاعلة، والاستجابة المناسبة للحاجة الإنسانية الاجتماعية لتحقيق الخيرين العام والفردي، لأن وجود سلطة عامة موحدة وموحدة وقوية وشرعية، ضرورة واقعية لازمة لاستقرار واستمرار المجتمعات والدول كلها. ويؤسس ذلك لفكرة الأصل المجتمعي، وليس الإلهي، للسلطة والسيادة، عند بودان الذي كان من أوائل من حاولوا وضع أسس علم السياسة، وأوائل من انتقدوا في العصور الحديثة آراء أرسطو في الرق، وأوائل من عالج من فلاسفة المذهب التجاري (الماركنتيلى) ظاهرة ارتفاع أسعار البضائع وبحث في أسبابها ونتائجها، وقرأ التطورات التي شهدها واقع التبادل السلعي في العالم. وسبق بودان جون لوك في تأكيده على أهمية تمتع الإنسان بحق الملكية الخاصة، ومسؤولية الدولة عن حماية الملكيات الخاصة لرعاياها كجزء من مسؤوليتها عن تحقيق الأمن والنظام بما تتمتع به من حقوق وسلطات السيادة المطلقة على إقليمها ورعاياها. آمن بودان بأن دراسة التاريخ هي بداية الحكمة السياسية، فانصرف إلى دراسة الفلسفة والتاريخ والعهد القديم، واللغات العبرية واليونانية والألمانية والإيطالية، وكتابات المفكرين والمؤرخين الرومان أمثال تيتوس وليفيوس وتاكيتوس وشيشرون، ودساتير دول غرب أوروبا. وعارض مذهب لاهوتيي القرون الوسطى القائل إن التاريخ يمضي نحو الانحطاط كلما ابتعد عن العصر الذهبي، داعيا إلى الإيمان بأن النهضة تطور صاعد. وانصب تفكيره السياسي على هدف أساس ومحدد هو: تحويل فرنسا الممزقة بين الجماعات المذهبية والأحزاب السياسية المتصارعة إلى ملكية موحدة وقوية ومركزية، مثلما انصب تفكير مكيافيللي قبله على إقامة الدولة الايطالية الموحدة القوية.

أعمال بودان المنشورة

١. **منهج لتيسير فهم التاريخ**: كان أول كتاب قدمه للطبع عام ١٩٦٦، وعرض فيه اعتقاده أن التاريخ يوحي إلينا بالفضيلة عن طريق الكشف عن هزائم الأشرار وانتصارات الأخبار، ويعد أول كتاب مهم في فلسفة التاريخ بعد كتاب مكيافيللي(المطارحات)

٢. **الجمهورية (الدولة / الشأن العام / الكتب الستة في الجمهورية):** وهو الكتاب الثاني الذي نشره بودان، وقبل قرن ونصف قرن من ظهور مونتسكيو، واستعمل فيه لفظة الجمهورية بمعناها الروماني: أي الدولة، وعكس بودان في هذا الكتاب تفكيرا منهجيا منتظما أسس فيه لنظريته في السيادة وأنواع الدول، وأفكاره عن المناخ والسلالة وعلاقتها بالتاريخ وأنظمة الحكم.

٣. **الرد على تناقضات مالستروا:** ووضع فيه بودان مبادئ الاقتصاد السياسي تقريبا، فحلل أسباب ارتفاع الأسعار في أوروبا، وناقش مساوئ خفض قيمة العملة، ودافع عن حرية التجارة في عصر الحماية الطبيعية والإقليمية، وأكد العلاقة بين الواقع الأقتصادي والسياسة الحكومية.

٤. **أفكار بودان السياسية:** عرض بودان في كتابه الجمهورية أفكاره عن أصل الدولة التي كانت أكثر واقعية من أفكار غيره من المفكرين، لكنه لم يبين كيف ولماذا تنتقل المجتمعات الإنسانية من المرحلة العائلية حيث لا وجود فيها لسلطة ذات سيادة عامة إلى مرحلة الدولة ذات السيادة العامة. لقد استبعد بودان كلاً من نظرية الحق الإلهي، ونظرية العقد الاجتماعي أيضا التي رأى أنها قد تفسر نشأة الجماعات القروية، ولكنها لا تفسر نشأة الدولة التي غالبا ما تنشأ عن تغلب مجموعة من الأفراد على مجموعة أخرى، ثم يصبح زعيم الفريق المنتصر ملكاً. ولا ينبع إقرار القوانين من إرادة الشعب أو (سيادته) بل من القوة النظامية للحكومة، وأن نظام حكم الملكية المطلقة أمر طبيعي، لأنه استمرار لنظام سلطة الأب في العائلة، ولن تكون هناك سيادة لأية دولة إلا إذا خضعت للقوانين الطبيعية والإلهية، وأن الحفاظ على المالك والإمبراطوريات والشعوب كلها، يعتمد بعد الله على الحكام، مما يوجب على رعاياهم مساندتهم وتأييدهم ليحافظ هؤلاء الحكام على دولهم، وينفذوا أحكامهم المقدسة، ويسيروا شؤون بلدانهم بما يؤمن تحقيق الخير العام للجميع ولكل واحد، ويفسر ذلك بأن على ركاب سفينة الدولة مساعدة ربانها حين تهددها العواصف والفوضى التي هي أسوء وأخطر من أعنف الطغاة وأكثرهم ظلماً في العالم.

السيادة عن بودان:

السيادة كلمة فرنسية الأصل Souverainet & Eacute ؛ وتقابلها في الانكليزية Sovereignty، وتعد خاصية من الخصائص الأساسية الأولية للدولة الحديثة، وتعني السيادة استقلال الدولة وحكومتها وقراراتها عن سلطة وإرادة أية و جهة داخلية أو خارجية، وتمتع هذه الدولة والحكومة ذات السيادة بسلطة عليا، مطلقة، شاملة، عامة، دائمة، موحدة (غير منقولة، وغير مجزأقيم وغير منقوصة أو محدودة) تمارسها على إقليمها ورعاياها. ويعرف بودان السيادة بأنها: (السلطة العليا التي يخضع لها الرعايا وجميع المواطنين ولا تتقيد بالقانون) ويفسرها بأنها ضرورة الازمة للمحافظة على النظام السياسي، وليست عقابا دينيا من الله للناس على الخطيئة الأولى كما يعتقد بعض المفكرين، ويحدد وظيفتها الأساسية في: وضع القوانين. ويرى بودان أن السيد الأعلى أي الأمير صاحب السيادة، لا يعترف بسلطة أعظم من سلطته إلا سلطة الله، لذلك فإنه لا يفسر أفعاله ولا يدافع عنها أمام أحد إلا الله وحده، وهذا هو جوهر سلطة الدولة الحديثة التي كانت أوربا تحتاجها لمعالجة مشكلة الصراعات المذهبية المستشرية فيها. لقد كان الانجاز الأهم بودان هو نظريته عن السلطة ذات السيادة المطلقة التي لا ينبع وجودها ولا سلطتها من التنسيق الإلهي الكوني، بل من ذاتها ومن علاقة الفرد بها كسلطة مكتفية بذاتها، ترتكز في وجودها على اتحاد أفرادها في الخضوع للقانون الطبيعي لتشكيل مجتمع يتسلح بالسلطة المطلقة التي تجتمع فيها كل معاني وأشكال السلطة العامة للدولة. وكان تبني نظرية بودان عن الدولة ذات السلطة السيدة المطلقة على حياة أفرادها وموتهم، والمتمتعة بشخصية معنوية مستقلة في العلاقة مع الدول الأخرى الماثلة لها، يعني التخلي عن التصور الإمبراطوري للنظام العالمي، ومثال المجتمع العالمي المسيحي الذي صاغه توماس الاكويني وواقع الإمارات الإقطاعية وكونفدراليات المدن.

ويميز بودان بين السيادة والسلطة، فالسيادة عامة و مطلقة ودائمة وواحدة وهي للدولة، والسلطة محدودة ومقيدة ومؤقتة ومجزأة وهي للحكومة فقد كانت السيادة في روما للشعب والسلطة للدكتاتور أو الإمبراطور، وحين يحوز الملك السيادة ولا يمارس السلطة فهذا هو النظام البرلماني، حيث الملك، يملك ولا يحكم، لكنه يبقى في نظر الناس سيداً. وتتميز السيادة عند بودان بخصائص تتمثل في كونها:

١- سلطة عليا ملازمة للدولة وغير قابلة للتنازل عنها أو تخويلها لأية جهة أخرى، لأن صاحب السيادة لا يمكنه التنازل عن سيادته أو تخويلها لغيره، لكن يمكنه التوكيل الغير لممارسة سلطاته، وليس سيادته، نيابة عنه، لتعود إليه حين يشاء لأنه صاحبها الوحيد.

٢- سلطة مطلقة تعلو على كل سلطة ولا تنافسها أية سلطة، وهي تأمر ولا تؤمر وتقود ولا تتبع، ولا تحتاج لأساس لأنها مكتفية بذاتها، والدولة لا تخضع عند مباشرتها لخصائص السيادة لأية سلطة أخرى، لا داخلية ولا خارجية، أيا كانت طبيعتها، بما في ذلك سلطة القيم الأخلاقية السائدة، إلا برضاها واستجابة المصالحها الوطنية.

٣- سلطة شاملة على إقليم الدولة ومواطنيها، على اختلاف انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية والسياسية والفكرية، ولا تنافسها في ذلك أية جهة أخرى، لا داخلية ولا خارجية.

٤- سلطة دائمة ملازمة للدولة، توجد بوجودها، وتبقى ببقائها، وتنتهي بانتهائها، ولا يصح الخلط بين الدولة التي تبقى طويلا، وتبقى معها سيادتها وتدوم بدوامها، والحكومة التي تكون في حالة تغير مستمر في كل دولة، ولأسباب متعددة ومتنوعة.

٥- سلطة لا تتجزأ، حيث إن السيادة ولحلة في الدولة الواحدة، فلا يمكن تجزئة هذه السيادة أو إخضاعها لمبادئ المحاصصة لا القومية ولا الدينية ولا الطائفية ولا الحزبية، ولا لرغبات ولا مصالح الكتل أو الزمر المسلحة أو ما شابه ذلك.

ولكن ذلك لا يمنع وجود استثناءات في موضوع السيادة، بموافقة ممثلي الشعب وبقرار منهم، فألمانيا في الوقت الحاضر مثلا، وحسب المادة ٢٤ من القانون الأساس لها، يمكن أن تنقل بعضا من صلاحيات السلطة المركزية وبموجب قانون يصدر بهذا الخصوص إلى مؤسسات دول أخرى (مثل مؤسسات دول الوحدة الأوربية)، وباستطاعتها أيضا، السماح بتحديد صلاحيات السيادة الخاصة بها، بالتنازل عن بعض من هذه الصلاحيات في إطار مجموعة من الدول التي تشترك معها في اتحاد ما، فمثلا بموجب المادة ٢٣ من القانون الأساس يمكن نقل قسم من هذه الصلاحيات إلى دول الوحدة الأوربية ويطرح بودان سؤالا استنكاريا يقول كيف يمكن تجزئة السيادة القائمة على سلطة إصدار الأوامر والنواهي، والاستئناف المتابعة، والإجبار وتحديد الولاء، وممارسة القوة الجبرية واستخدام السلاح لأن تجزئة السيادة في مثل هذه الأمور تعني تبعثرها بين المراكز أو الجهات التي تمارسها بما يفسح المجال واسعا أمام حدوث الفتن والصراعات والحروب الأهلية التي تنتهي بحدوث الفوضى العارمة والمدمرة و يرى بودان أن للسيادة تجليات تتمثل في:

١- أن السيادة ترتبط بسيد/ أمير / حاكم واحد.

٢- إن سلطة القانون تمنح الشرعية للأمير صاحب السيادة.

٣ -إن سلطة الأمير تكمن في تشريع القوانين ومتابعة طرق تنفيذها.

٤ -إن سلطة الأمير تكمن في تحديد الولاء.

سيادة الأمير في دولة بودان

تستند سيادة الأمير في الدولة عند بودان إلى ثنائية الدائم والمطلق ، الدائم بمعنى السيادة المباشرة الناقضة لأي نيابة أو توكيل والمطلق بمعنى الانسجام بين المقدس والطبيعية وبين طرفي العلاقة هذه، تتمثل واجبات الأمير الحاكم في:

١ -الإشراف المباشر على سن القوانين التي تضمن حقوق الرعية وواجباتها.

٢ -القدرة على تغيير القوانين وفقا لمتطلبات المصلحة وتغيرات الواقع

٣- تأكيد إرادة الأمير - الحاكم المرتبطة بإرادة الله ومشيئته.

أنواع أنظمة الحكم تبعا لأنواع السيادة عند بودان

يرى بودان أن الدولة الجمهورية الجديرة بهذا الاسم، هي الدولة الجمهورية الأفضل والأسمى، ذات التنظيم الحسن التي تحقق العدالة وتجسد جوهرها، لأنه يعتقد أن ((الجمهورية هي الاستقامة في الحكم))، وهي مسئولة عن الحق العام والصالح العام. ويدعو بودان لقيام جيش وطني دائم لضمان وحدة الدولة وحمايتها، وتوحيد الأوزان والمقاييس ليوفر للدولة سلطة اكبر وأوسع، وتماسكا أقوى وأشد بما يمهد لقيام وتطور الدولة الوطنية الموحدة القوية ذات الجيش الوطني التي سبقه مكيافيللي بنصف قرن إلى الدعوة إليها والتبشير بها. وإذا كان وجود السلطة العليا ذات السيادة هو السمة المميزة لكل الدول والمشتركة بينها، فسيكون هناك نوع واحد من الدول، تكون السيادة فيه في حالة الدول المنضوية في أحلاف (لكل دولة من هذه الدول)، وتكون السيادة فيه في حالة الدولة الاتحادية للدولة كلها). ولكن وجود دولة من نوع واحد هي الدولة ذات السيادة، لا يمنع من وجود أنواع متعددة من أنظمة الحكم في هذه الدولة تبعا لطبيعة المركز المتمتع بالسيادة في كل دولة، فيكون نظام الحكم ديمقراطيا حين تكون السيادة في الدولة غائبة أو أنها في أحسن الأحوال مبعثرة بين عموم الناس المختلفين في الميول والمصالح والرؤى والاتجاهات، ويكون نظام الحكم ارستقراطيا حين تتمتع بالسيادة في الدولة نخبة ارستقراطية مهيمنة تتطلع نحو تحقيق مصالحها، ويكون نظام الحكم ملكيا وراثيا مطلقا حين يتمتع بالسيادة في الدولة حاكم فرد وراثى مطلق.

ويميز بودان بين ثلاثة أنواع من أنظمة الحكم الملكية:

١- نظام الحكم الملكي المستبد الذي لا يحترم القوانين الإلهية ولا الطبيعية ولا الأعراف المجتمعية، ويحكم بلا قانون، ويستعبد الناس ويعتدي عليهم وعلى أملاكهم.

٢- نظام الحكم الملكي الإقطاعي الذي ينشأ عن الغزو والاحتلال، ويحكم الناس كأنهم عبيد .

٣- نظام الحكم الملكي القانوني الذي يحترم القوانين الإلهية والطبيعية والأعراف المجتمعية، ويعمل بها، وتطيع فيه الرعية قوانين الملك.

ليكون تصوره لنظام الحكم الملكي القانوني محاولة للتوفيق بين أفكار مؤيدي ومعارض نظام الحكم المطلق، بالتأسيس السلطة ملكية مطلقة، لكنها تحترم قوانين الطبيعة، وتخضع لشريعة الله وقوانين الطبيعة والقوانين المشتركة بين كل الشعوب.

الدولة والاختلافات والخلافات الدينية والمذهبية عند بودان

يؤكد بودان على حاجة الدولة لله والإيمان الديني لما لذلك من دور مهم في تنظيم الأخلاق والآداب العامة والحياة الفكرية، لأن الدولة في اعتقاده يجب أن تكون مؤمنة. لكن إيمان الدولة هذا، يجب إلا يجعل منها بأي شكل من الاشكال دولة ذات طبيعة دينية ولا مذهبية محددة، لأن المحافظة على وحدة الدولة واستقرارها، تتطلب أن تكون الدولة فوق الخلافات الدينية والمذهبية، وأن تمنع الجدل الديني المثير اللشقاق والنزاع، فإذا كان لا بد من وجود الجدل الديني، فلا بد أن تفرض الدولة على أطرافه أن سلميا، وأن يكون الإقناع هو الحل، والتسامح هو السبيل الوحيد لتجنب الآثار الضارة لصراعات الأديان والمذاهب. لذلك انصب جانب أساس من جهد بودان في كتابه (الجمهورية على الدفاع عن وحدة ومركزية السياسة الوطنية ضد التعصب والانقسام والصراع المذهبي، وكان ذلك تعبيرا عن رؤية تيار المفكرين المعتدلين المعروفين ب (السياسيين) الذي كان ينتمي إليه بودان، للسلطة الملكية المركزية الواحدة والمطلقة بوصفها الضمانة الأولى إن لم تكن الوحيدة للسلم والنظام والوحدة الوطنية، ومحاولتهم رفع الملك فوق الطوائف الدينية والأحزاب السياسية بوصفه مركز الوحدة الوطنية المنشودة ورمزها الأول. لقد كان السياسيون من اوائل مفكري العصر الحديث الذين أدركوا ضرورة وإمكانية التسامح والتعايش بين

الأديان والمذاهب المختلفة في دولة واحدة، وعلى الرغم من أن أغلبيتهم كانت من الكاثوليك، ومنهم بودان، لكنهم كانوا قبل كاثوليكيتهم، فرنسيين وطنيين / قوميين أولا وأخيرا، تهمهم وحدة فرنسا وأمنها واستقرارها ووحدتها، أكثر مما تهمهم عقيدتها الدينية أو المذهبية، وكان خيارهم الوحيد لحل مشكلة الانقسام والصراع المذهبي في فرنسا هو الاعتراف بالتعددية المذهبية مع التمسك بالوحدة الوطنية، لذلك آمنوا أن التسامح الديني - المذهبي موقف سياسي لا عقيدة دينية ولا مبدأ أخلاقي، وأن سياسة الدين الواحد أو المذهب الواحد للدولة الواحدة

والمجتمع الواحد سياسية سلبية ضارة، وأن التعصب والاضطهاد والصراع الديني والمذهبي متعارضا تماما مع الدور النفعي للدولة ومسؤوليتها عن أمن رعاياها كلهم وخيرهم ومصلحتهم.

ويكمن جوهر الاختلاف بين الفكر السياسي عند بودان و مكيافيللي، في اعتقاد بودان و خلافا لمكيافيللي:

١- إن الأساس في (فن السياسة، ليس الوصول إلى السلطة والمحافظة عليها وتقويتها بكل الوسائل الممكنة، بل الوصول إلى الحق المتجسد في تطابق ممارسات الحكم مع كل قوانين الكون والإنسان الكبرى).

٢. إن (الحيلة والجرأة اللتين يمارسها أمير ما، لا تكونان مهمتين بقدر أهمية إقامة بنية صحيحة للمؤسسات).

لذلك انصب تأكيد بودان في العمل السياسي على إعلاء قيمة الممارسة بوصفها الوسيلة الأساسية التركيز معالم المعرفة، محددا الموجه لها في الدرس المكتسب من التاريخ والذي ينتهي برأيه إلى المزاوجة بين القانون والسياسة.

ولكن ذلك كله، لا يمنع من القول إن مكيافيللي وبودان، على تناقضها، كانا متكاملين، بمعنى أن مكيافيللي يرسم الواقع وينطلق منه، وبودان يرسم ما يجب أن يكون عليه الواقع، لكنها اتفقا على صب اهتمامها همه على استعادة قوة السلطة السياسية ومكانتها، الأول وسط ظروف تمزق ايطاليا إلى دول متصارعة ومعرضة للاحتلال على الدوام، والثاني وسط مناخ من التسامح الديني في منتصف القرن السادس عشر في أوربا التي كانت آنذاك أبعد ما تكون عن ذلك التسامح بفعل ما كانت تعيشه من الصراعات المذهبية التي اكتسبت طابعا سياسيا مما أفقد السلطات

الحاكمة هناك، ومهما كانت قوية، قوتها لمصلحة صراعات المجتمع وتمزقه وتعصبه.ومن هنا عرف بودان دائما بكونه (فيلسوف سياسة ذا تطلع تقدمي) يسعى إلى إقامة نظام حكم مثالي ذو طبيعة ملكية وراثية دستورية مطلقة (تنسف الملكية القائمة والبرلمان، عبر سلطة دستورية مطلقة تتأسس على حق إلهي لا يحده سوى القانون الطبيعي).

قد رأى بودان روح الدول كامنة في الدين، والأخلاق، والعدالة، والغريزة العائلية، حيث تلعب (العائلة) ومفهومها دورا أساسيا لديه، بناء على فكرته القائلة إن العائلة، وليس الفرد، هي الخلية الاجتماعية الأولية والأساسية التي تتشكل منها المجتمعات والدول، وهي الفكرة التي أخذها من أرسطو، وعبر عنها وقتها في الفكر الغربي الحديث حتى شكلت المبدأ الأساس لتصوره للدولة بوصفها تجمعا للعائلات التي تقر لشخص أو مجموعة أشخاص بسلطة مطلقة في اتخاذ القرارات. وترتبط الملكية الاقتصادية بالعائلة عند بودان ارتباطا يصل به إلى حد تقييد سلطة الملك في مصادرة أي شيء من هذه الملكية بموافقة الأب وأن على الملك حين يحتاج للأموال أن يطلبها من

رعيته في صورة قروض. وإذ يتمتع الأب في العائلة بسلطة مطلقة ليس على أملاكه فحسب، بل وحتى على زوجته وأبنائه إلى حد تقرير حياتهم أو موتهم، فستكون ((العائلة المسيرة تسييرا حسنا، هي الصورة الحقيقية للجمهورية))، و((قوة الملك في المملكة تشبه قوة الأب في البيت))، لأن العائلة هي الصورة الأولى المصغرة

الجمهورية التي تعني لديه حكم المستبد المستنير / العادل للجمهور، فالعائلة تعبر عن الوحدة والتماسك والاستقلال والسلطة المطلقة التي هي أبرز صفات الدولة، بل وتعبر عن الواقع الملموس للكائن السياسي .

المصادر:

١- عبد الرضا الطعان، علي عباس مراد، عامر حسن فياض، ط١،موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٥.
٢- كوينتن سكنر، أسس الفكر السياسي الحديث ، عصر النهضة، ج١، ط١، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للنشر، بيروت، ٢٠١٢.
٣- جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، ط٢، ترجمة علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣.
٤- كوينتن سكنر، أسس الفكر السياسي الحديث ، عصر الاصلاح الديني، ج٢، ط١، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للنشر، بيروت، ٢٠١٢.
٥- فرانسو شاتليه، تاريخ الايديولجيات-القرن ٧-١٩، ج٢، ترجمة انطون حمصي، وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٧.